

**الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة بحر قزوين:
دراسة في الخلفيات والتوجهات**

**Chinese strategy towards the Caspian Sea region:
A study of backgrounds and trends**

مريم دماغ*، جامعة أم البواقي، مخبر الدراسات

القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 3

demmriem@gmail.com

نجيم دريكش، جامعة أم البواقي، مخبر الدراسات

القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 3

nadjimdir82@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/04/02

تاريخ الاستلام: 2021/01/10

ملخص:

عرفت السياسة الخارجية الصينية، منذ وصول التيار الإصلاحى إلى الحكم منتصف السبعينيات، تعديلات عميقة في توجهاتها، التي بدأتها بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، والتوجه تدريجيا نحو تعميق روابطها السياسية والاقتصادية مع المحيطين الدولى والإقليمى. وقد مثلت الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة بحر قزوين، الخطوات الأولى لتوجهاتها الجديدة، وأحد منافذ خروج الصين الحذر من عزلتها، والانفتاح أكثر على العالم الخارجى، بحثا عن الدور الذى يعكس حجمها ومكانتها الجيوسياسية.

تناقش هذه الدراسة تأثير الخلفيات الفكرية والفلسفية الصينية، على كيفية إدراك القادة السياسيين لأولويات بلادهم الداخلية والخارجية، من خلال تضمين الإطار التحليلي مقترب الثقافة السياسية لغابرييل ألوندى الذي يفترض وجود علاقة وثيقة بين الثقافة السياسية وسلوك صناع القرار إضافة إلى المقاربة العقلانية لتفسير التكيف الصينى البراغماتى، استناد إلى المنهج الاستقرائى

* المؤلف المراسل

لبحث العلاقة بين التوجهات الخارجية الصينية وخلفياتها الفكرية والفلسفية، من أجل فهم الموازنة الصينية الهادئة بين الآليات والأهداف في طريق صعودها القوي في بحر قزوين، وتحديد استراتيجيتها الإقليمية بعيدة المدى، كأحد الفواعل المركزية في النظام الإقليمي لآسيا الوسطى.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الصينية - منطقة بحر قزوين - الخلفيات الفكرية والفلسفية - التوجهات الاستراتيجية.

Abstract

Since the arrival of the reformist trend to power in the mid-seventies, Chinese foreign policy has experienced profound adjustments in its directions. It began a transition from the planned economy to the market economy, in addition to the establishment of political and economic ties with the international and regional arena. The Chinese strategy towards the Caspian Sea region reflects a first move from isolation towards positioning and extending its geopolitical leverage.

This study stresses the impact of Chinese's intellectual and philosophical backgrounds on its political agenda, relying on G. Almond's political culture approach that emphasizes the strong relationship between political culture and decision-makers' behavior, in addition to the rational approach that explains the pragmatic Chinese adaptation. Besides, an inductive approach is used to discuss the relationship between Chinese foreign directions and its intellectual and philosophical backgrounds to better understand the how Chinese manage its rise and rivalry in the Caspian Sea as well as in Central Asia.

Keywords: Chinese foreign policy - the Caspian Sea region - intellectual and philosophical backgrounds - strategic directions.



مقدمة:

تميز السلوك الخارجي الصيني، وعلى مدار فترات زمنية طويلة بخاصيتي الانكفاء والانعزال، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المرتبطة بمحورية القيم الجيوثقافية في التفكير الاستراتيجي الصيني، وتراكم تراث طويل من الأفكار والفلسفات التي تعود إلى زمن الامبراطوريات القديمة، على غرار الفلسفة الكونفوشيوسية والطاوية وحتى الماوية، والتي لطالما كرسّت فكرة أولوية السياسة الداخلية على التدخل في القضايا الخارجية. ونتيجة لذلك، أضحت الحياة السياسية الصينية انعكاساً لهذه الأفكار، ولم تُراجع الصين مبادئ سياستها الخارجية بشكل جوهري إلا بعد نهاية حكم ماو تسي تونغ بعد منتصف السبعينيات، وكان ذلك استجابة للنمو للصيني من جهة، وزيادة تعقيدات السياسة الدولية من جهة أخرى. وفي الوقت الذي بدأت فيه الصين تتجه تدريجياً نحو سياسة الانفتاح على الخارج، جاءت أحداث الميدان السماوي "تيان ميان" سنة 1989، التي فاقمت من عزلة الصين الدولية، التي قادتها الدول الغربية ضدها، وعقدت من توجهها نحو الانفتاح، خاصة بعد أن فقدت حليفها السوفييتي.

مع نهاية الحرب الباردة، وجدت الصين نفسها أما ضرورة التعامل مع العديد التحديات الجيوسياسية، التي تولدت عن الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي؛ فبدل التعامل مع كتلة موحدة، كان أمامها مجموعة من الجمهوريات حديثة الاستقلال، في بيئة إقليمية ودولية غير مستقرة، الأمر الذي حثّم على بكين الخروج من حالة الانكفاء، والبحث عن لعب دور أكثر حيوية، دون أن يؤثر ذلك على تماسكها الداخلي.

لقد أدركت الصين أن استمرار النمط الانعزالي، في ظل التحولات الهيكلية العميقة إقليمية ودولياً، لا يخدم مصالحها القومية، خاصة بعد انكشاف منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، هذه الأخيرة التي سرعان ما تحولت إلى حلبة منافسة بين قوى إقليمية وأخرى عالمية. لذلك، اتجهت الصين نحو إعادة هندسة رؤية خارجية جديدة تتماشى مع حجمها ومكانتها من أجل

لعب دور القطب الإقليمي في المنطقة، ومنافسة الأدوار المستجدة للقوى الأخرى كالولايات المتحدة وروسيا.

مثلت منطقة بحر قزوين محوراً مهماً من محاور سياسة الانفتاح، التي انتهجتها الصين في جهودها نحو فك العزلة التي فرضت عليها. هذه الأهمية، مرّدها إلى اعتبارات مبدئية كثيرة، كالجوار الجغرافي والانتماء الآسيوي وحدثة الدول القزوينية، إضافة إلى كونها جسراً مباشراً نحو العالم الغربي، هذه الاعتبارات وغيرها، مثّلت حافزاً لصُناع القرار الصينيين لرسم توجهات استراتيجية جديدة لبلادهم، دون أن تنفصل عن موروّثها الفكري والفلسفي. وهنا، تسعى هذه الورقة إلى معالجة الإشكالية المرتبطة بالتساؤل حول:

مدى تأثير الخلفيات والتوجهات الفكرية الصينية في بلورة رؤيتها

الاستراتيجية الخاصة تجاه منطقة بحر قزوين؟

أولاً: الخلفيات الفكرية للسياسة الخارجية الصينية

تمثل الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الصينية مكوناً رئيسياً لثقافتها الاستراتيجية، وتساهم معرفة هذه الخلفية في فهم الإطار العام لسياستها الخارجية، كما تمثل نسقاً مكملًا للتفسيرات المرتبطة بتأثير عوامل أخرى (منصور، 2016، 26)، مثل السياقات التاريخية، معتقدات صناع القرار الشخصية، والروابط المشتركة مع الدول الحليفة والمجاورة.

ساهمت مكونات الثقافة الاستراتيجية للصين منذ القديم، في تفرد سياستها الخارجية، وقد استطاع القادة السياسيون تكييف المبادئ الكلاسيكية مع المصالح القومية المتجددة، من خلال إدخال مراجعات حديثة للمفاهيم والمبادئ المركزية التقليدية، كمبدأ استخدام القوة كملاذ أخير، اقتصاد الوسائل، أولوية الخيار الاقتصادي على العسكري، وتقديمها ضمن قالب واقعي براغماتي. وبذلك ولّد الفكر الاستراتيجي الصيني سلوكاً خارجياً متعدد الأبعاد، ينفرد بالبحث عن التوازن والتوسط بين الدبلوماسية والإكراه، وبين الانكفاء والمواجهة، وهذا ما يفسر ابتكارها لمفهوم القوة الذكية القريب من مفهوم القوة الناعمة الأمريكي كأهم ميزة تتصف بها الاستراتيجية الصينية اليوم.

وعليه تفرض هذه الخلفية الفكرية الممتدة في عمق الحضارة الصينية نفسها، كأحد الأسس المركزية في فهم حاضر ومستقبل الأداء الصيني في المستقبل المنظور، إقليمياً وعالمياً، ويمكن توضيح تطورات هذه الخلفية في ثلاثة اتجاهات أساسية، كان لها أثرها الواضح في بلورة توجهات السياسة الخارجية الصينية؛ الاتجاه العقلاني الممثل في الثقافة والفلسفة الكونفوشيوسية؛ المذهب الاشتراكي المجدد في الفلسفة الماوية؛ والاتجاه الإصلاحية البراغمتي الذي برز أواخر السبعينيات واستمر إلى ما بعد الحرب الباردة.

1. المذهب العقلاني (الفلسفة الكونفوشيوسية)

هي أحد التيارات الفكرية المتجذرة بعمق في الثقافة الاستراتيجية الصينية، والتي ترى أن العلاقات الإنسانية في العالم تُبنى ضمن نظام تراتبي، وعلى السلطة التي تحكم أن تولي اهتمامها للحفاظ على التجانس/الوحدة الداخلية) قبل الانسياق نحو التعامل مع الخارج بوصفه محيطاً مليئاً بالبرابرة، الذين يُنتظر منهم أن يخضعوا للصين كونها تتربع على الهرم النظامي الإقليمي، (منصور، 31)، فالصين كانت ذات مركزية خاصة، ودولة مكتفية ذاتياً، وهي الحالة التي انعكست على توليد أنماط خاصة في علاقتها بالخارج، فعلى سبيل المثال: لم ترسل الحكومات الصينية مستكشفين إلى الأطراف للبحث عن أراضٍ جديدة لاستعمارها ولا بعثات دبلوماسية، وبالخصوص خارج المحيط الآسيوي، ذلك أن الثقافة الاستراتيجية الصينية كانت تتوقع من الخارج إرسال ممثلين لاستكشاف الحضارة الصينية، وبذلك كانت العلاقات التمثيلية أو الدبلوماسية الصينية جد محدودة مقارنة ببعض الدول الأوروبية.

لم يعن تأكيد الفلسفة الكونفوشيوسية على أولوية السياسة الداخلية على الخارجية الانكفاء على الذات فقط، بل دعت أيضاً إلى الاستعداد للأخطار الخارجية، وكان مبدأ "اجعل نفسك لا تقهر"، الذي سنّه صنّ تزو، يقضي باعتماد الصين على جوانب ثابتة من القوة الداخلية والهيبة الخارجية، التي تتجاوز المظهر العسكري (Qin, 2010, 19). لذلك، اتخذت الامبراطوريات

الصينية المتعاقبة سياسة فرض الأمن وتثبيتته في المناطق المحيطة بصفة عامة، لأسباب دفاعية متعلقة بحماية الداخل الصيني، وليس لأغراض التوسع وفرض الهيمنة الإقليمية، وبذلك ظل مبدأ الانعزالية (أولوية الداخلي على الخارجي)، السمة البارزة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المحيط والأطراف، حتى سنة 1949 تاريخ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.

2. المذهب الاشتراكي (الفلسفة الماوية)

أبدى **ماو تسي تونغ** في بداية حكمه رغبة قوية في فصل سياسة بلاده عن القيم الفلسفية والاستراتيجية القديمة، من أجل إعلاء شأن المبادئ الشيوعية الجديدة، إلا أن الثقافة الكونفوشيوسية استمرت ضمن أيديولوجيا جديدة سميت بالأيديولوجية (الماوية - الكونفوشيوسية) ذات الطابع الاشتراكي (شحاتة، 2017، 53). حيث وجد **ماو** قدراً من التوافق بين المبادئ الاشتراكية والقيم الكونفوشيوسية؛ خاصة في جمعها بين التناقضات، لذلك لم يكن المصدر الرئيسي المحدد للسياسة الصينية في عهده، مرتكزا على تعاليم "ماركس" و"إنجليز" و"لينين"، ولكن على الأفكار التي صاغها في الكتاب الأحمر، إلى جانب الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية، وقد ظلت الماركسية بالنسبة إلى **ماو** مجرد وسيلة ثورية من أجل التصدي لتحديات التحديث، وعامل مساعد فقط في عملية صنع السياسة الخارجية، مع الالتزام بمفهوم (القوة الذكية) لصنّ ثزو، الذي يوازن بين مفهوم القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، ويمنح الأولوية لهذه الأخيرة.

لم تكن الصين حسب **ماو** بحاجة إلى نمو (زيادة في الإنتاج)، بل إلى تنمية (تغيير جذري في بنيتها الاقتصادية)، وهو الهدف الذي لن تحققه الصين في هذه المرحلة، إذا انفتحت على العالم الخارجي، ومع ذلك استمرت الصين في فترة حكم **ماو (1949-1976)** في صياغة سياسة خارجية خاصة بها، تتماشى مع المبادئ العامة لثقافتها الاستراتيجية القائمة على الشك والتخوف من العالم الخارجي، والاهتمام بالمحافظة على وحدة الداخل ومناعته، في ظل صراع الحرب الباردة، رغم تقاربه الأيديولوجي الاتحاد السوفيتي.

3. التيار البراغماتي (مرحلة الانفتاح الحذر)

قاد دينغ شياو بينغ عملية "الإصلاح والانفتاح" بعد نهاية حكم ماو، مستنداً للمبدأ الطاوي "كن مثل الماء" للفيلسوف لاو تزو، الذي أشار إلى أن قوة الماء تكمن في اللين والمرونة (Qin 19). وكنتيجة لذلك، تم اعتماد النموذج الاقتصادي الرأسمالي، ووقاد ذلك إلى التوقيع على معاهد سلام مع اليابان عام 1978، والانفتاح على الولايات المتحدة التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية عام 1979، مع مقاومة تدخل موسكو في الشأن الصيني. كما أدت سياسة الانفتاح إلى تبني مقاربة جديدة في السياسة الخارجية، حيث أصبحت توجهات الصين أكثر وضوحاً وتفاعلاتها أكثر نشاطاً.

فضل دينغ اعتماد البراغماتية الواقعية بدل الديماغوجية العقائدية، وتقديم المصلحة الاقتصادية على الاعتبارات الأيدولوجية، وهو صاحب التعليق المشهور "لا يهم لون القطعة، مادامت جيدة في اصطلياد الفئران" (منصور، 34)، ووصف دينغ سياسة بلاده الخارجية وقتها، موضحاً أهم مبادئها وملاحمها بقوله: "إننا نشاير على انتهاج سياسة خارجية سلمية ومستقلة، لا نشاير في أي من الأحلاف، نتصل مع الجميع، ونصادق الجميع، ونعارض من يقوم بالهيمنة ويسلك طريقها، ونعارض كل من يعتدي على الآخر".

على الرغم من الجهود النوعية التي قام بها القادة الاصلاحيون في إعادة هندسة نسق خاص بسلوك دولتهم الخارجي، إلا أن ذلك لم يبلغ كل المقاربات الصينية السابقة، كما أنه لم يؤدي إلى ظهور بناء فكري جديد، يسعى لإطاحة بالأنماط الفكرية والفلسفية القديمة كالأعمال الكلاسيكية للاستراتيجيين القدامى، حيث ظلت الأطر العامة للثقافة الاستراتيجية الصينية مستمرة (منصور، 35)، ومؤثرة في العقل الصيني الذي تحول الى عقل تركيبي براغماتي لا يخشى التناقضات ولا يتجنبها بل يحاول فهمها واستيعابها، و بنفس المنوال أثرت هذه الأعمال في سياسة الصين الخارجية، التي أصبحت أكثر قدرة على المرونة والتكيف مع القضايا المتعارضة ومعالجتها، كما استطاعت الصين -تدريجياً- توسيع دائرة علاقاتها ومصالحتها، واتجهت نحو التفاهم والتقارب مع أطراف إقليمية ودولية كانوا في السابق مناوئين لها، وبمرونة الماء، سعت إلى الانخراط في مناطق لم تكن يوماً

ضمن محاور اهتمامها الرئيسية ، على غرار منطقة بحر قزوين التي أصبحت تتقاطع مع توجهاتها الاستراتيجية التي تبلورت بشكل أكبر بعد نهاية الحرب الباردة.

مع نهاية الحرب الباردة، تبنت الصين استراتيجية دفاعية، في وقت كانت بحاجة إلى الانفتاح أكثر، والانخراط في الشؤون الإقليمية والدولية بفاعلية أكبر، بسبب الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انهيار الاتحاد السوفييتي، وكانت دول آسيا القزوينية تشكل جوارا مضطربا محكوما بحالة من التخوف وانعدام الثقة مع بيكين، وقد اعتبرت الصين نفسها ضحية للدعاية السوفيتية التي شوّهت صورتها الى حد كبير خلال وبعد الحرب الباردة.

إلى جانب ذلك، برزت خلال هذه الفترة فوبيا **الخطر الأصفر** عقب طرح نظرية صراع الحضارات ونهاية التاريخ، والتي روّجت لفرضية تحول الصين الكونفوشيوسية الى أحد مصادر التهديد الرئيسية للثقافة الليبرالية بعد زوال الخطر الأحمر (السوفييتي) (باكير، 2016، 17). هذه الأفكار خيمت على جو العلاقات الصينية مع جوارها المضطرب في بحر قزوين، الذي كانت دوله الثلاث (كازاخستان، تركمانستان، أوزباكستان) تبحث عن شركاء جدد لتعويض خسارة المساعدات السوفيتية (01، 1996، Kellner)، مما جعل الصين أمام ضرورة ملحة لتبني سياسة خارجية، تتماشى مع معطيات الواقع الدولي والإقليمي المستجد.

تبنت السلطات الصينية استراتيجية حذرة، شبهها دينج بمحاولة المرور فوق نهر من خلال تحسس الحجارة التي تحت القدمين، وبالتالي لا بد من الاعتماد على أسلوب الانتقال التدريجي والمرن، لتنفيذ سياسة حسن الجوار مع الجمهوريات الجديدة، فاعتمدت دبلوماسية المنتديات، وفعلت أدواتها الاقتصادية من أجل تحسين صورتها والدفاع عن مصالحها داخل آسيا الوسطى، وكانت أولى أول الخطوات التي انتهجتها الصين في سياستها الجديدة، المسارعة إلى الاعتراف الدبلوماسي بهذه الجمهوريات سنة 1992، إلى جانب ترتيب اللقاءات الودية وتبادل الزيارات الرسمية بينها وبين دول المنطقة (العفوري، 2006، 74).

وتأكيدا لاستراتيجيتها الجديدة، اتجهت بكين نحو تسوية نزاعاتها الحدودية المشتركة خاصة مع كازخستان سنة 1992، التي لطالما اعتبرت مصدر قلق في المنطقة، واستطاعت الصين من خلال هذه المسألة أن تروج لرونتها السياسية الموجهة بمبدأ البراغماتية (Kellner, 2002, 09)، وبالرغم من أحقيتها القانونية، إلا أنها تنازلت عن أجزاء مهمة من الأراضي المتنازع عليها، من أجل وضع حد لكل ما يعيق تطوير علاقاتها التجارية، وكان لهذا الخيار جدواه القانونية التي مهدت إلى الانتقال نحو خطوات لاحقة، حيث تمكنت أخيراً من ترسيم حدودها بشكل نهائي وخاصة مع كازاخستان تمهيدا لتقديم/فرض نفسها كشريك أساسي وفعال في مجال الدبلوماسية الثنائية.

وتدريجياً، بدأت الصين تأخذ موقعها كفاعل إقليمي مؤثر سياسياً، وشريك اقتصادي وأمني فعال، بفضل سرعة نموها الاقتصادي، وميزة قربها الجغرافي، وهو ما دفعها إلى تطوير استراتيجيتها، وتنويع أدوات ومجالات تأثيرها الإقليمية.

ثانياً: توجهات الصين الجيوستراتيجية في منطقة بحر قزوين

حتى منتصف التسعينيات اقتضت استراتيجية الصين لتعزيز نفوذها في منطقة بحر قزوين على المجال الدبلوماسي فقط، لكن وبعد تسوية الحدود وأحداث 11 سبتمبر التي أدت إلى ثورة حقيقية في أهمية الموقع الاستراتيجي لآسيا الوسطى؛ أطلقت بكين وعلى الفور سياسة تجارية يمكن وصفها بالهجومية، والتي تضع المنطقة على قمة أولويات سياستها الخارجية، وتمركز على تعزيز التعاون الاقتصادي وتكثيف الاستثمارات (Niquet, 2006, 05)، لتجسيد ما بات يطلق عليه بالولادة الثنائية والمتعددة الأطراف للشراكة الصينية في آسيا الوسطى وبحر قزوين، (bayrouse, 2008, 07)، والتي يفرض تحقيقها صياغة معادلة إقليمية، قائمة على تطوير الاقتصاد ووجود مسبق للأمن والاستقرار. بمعنى: حتى تستطيع الصين تحقيق هذه الشراكة، يجب توحيد قاعدتها وقوتها الإقليمية، وتعزيز التعاون السياسي والتكامل

الاقتصادي مع جيرانها، من أجل منع أية قوة منافسة من تحقيق استفادة اقتصادية، أو الاستثمار في خلافات الصين السياسية مع دول الجوار. وهنا عدلت بكين من سياستها الجديدة تجاه هذه الجمهوريات، وأطلقت مبادرتين هما: السياسة المحيطية، واستراتيجية الصعود السلمي في الجانب الاقتصادي، وذلك تبعاً لتطور دوافعها وأهدافها، الذي يستدعي آليات وأدوات مناسبة لتنفيذها، وهذا ما سيتم تفصيله فيما يلي:

1. السياسة المحيطية واستراتيجية الصعود السلمي:

مكنّت استراتيجية السياسة المحيطية أو الإقليمية في الجانب السياسي بكين من التعامل مع جيرانها الآسيويين ضمن بيئة مستقرة وسلمية، على المدى الطويل، حتى يتسنى لها أن تركز على تحديث وتطوير اقتصادها، من خلال انشاء ثم تعزيز وتطوير العلاقات السياسية مع جيرانها، وأصرت على احترام أربع نقاط للتعایش السلمي كان أهمها، صيانة حسن الجوار، المصلحة المشتركة، تعزيز التعاون، واحترام سيادة الدول (Kellner, 2002, 07)، والتي كانت في مجملها شرطاً للاستراتيجية الاقتصادية.

صاغ المستشار الصيني زينغ بيجان عام 2003 مفهوم الصعود السلمي، ليتحول فيما بعد إلى نظرية سياسية، ثم كمُكوّن رسمي في السياسة الخارجية الصينية، وتعني الصعود التدريجي للصين إلى مرتبة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، أو هي التسلل الصيني الناعم إلى مفاصل النظام الدولي، حيث استخدم بيجان المفهوم بصيغتين؛ الأولى **تطمينية**؛ وتفيد بأن عودة الصين إلى الساحة الدولية كلاعب أساسي، لن يغير من هيكل النظام الدولي أو يهدد أمنه واستقراره، كما كان يحصل عادة عند بروز قوى دولية جديدة، والتي تلجأ إلى العنف لتحقيق صعودها، مبرراً أن تجربة الانفتاح على مدار 25 سنة، قد مكّنت الصين من الحصول على الموارد ورأس المال والتكنولوجيا بشكل سلمي، في معادلة مفادها أن البيئة الدولية السليمة تدعم التنمية.

أما الصيغة الثانية فكانت **وظيفية**؛ حيث ربط فيها بيجان مستويات التحديث والصعود الصيني بتقوية السلام العالمي، لأن الصين لا طالما اتبعت سياسة خارجية تتفق مع قدراتها وامكانياتها، وفي هذا السياق ذكر الرئيس

السابق للمعهد الصيني للشؤون الخارجية ماي زاو رونج: "أن الصين قد تعلمت الدرس السوفيتي، بأن لا تمد نفوذها خارج نطاق قدراتها" (هاشم، 2014، 235).

وبذلك، مكن الصعود السلمي كمبدأ موجه للسياسة الخارجية الصينية، من ممارسة بكين للقوة الناعمة الذكية في طريق صعودها، واتبعت عبره دبلوماسية عامة مركبة، بين سياسة خارجية دفاعية قائمة على تطوير وتنويع علاقات واتفاقيات الصداقة، وأخرى هجوية (ذكية) قائمة على استراتيجية توزيع المكاسب. كما ساهم الطرح المتكرر لمفاهيم الظهور السلمي و التنمية السلمية، من أن تصبح الصين جزءاً من المشهد السياسي والدبلوماسي والاقتصادي في آسيا الوسطى، حيث سعت السلطات إلى طمأنة الشركاء الآسيويين، مُعربة عن أنه وبالرغم من محورية المنطقة في الرؤية الصينية، إلا أنها خطط الهيمنة على منطقة بحر قزوين، لا تقع ضمن أولوياتها الخارجية (الدسوقي، 2018، 266)، بل على العكس عملت الصين على نقل صورة البلد المسؤول عن خلق بيئة إقليمية سلمية، تفضي إلى تبادلات متنوعة ومكاسب عادلة، في ظروف قائمة على احترام مبادئ التعايش السلمي.

لقد بات واضحاً أن الصين تقف على رأس القوى الإقليمية التي تتحرك في جوارها الآسيوي، تبعاً لإدراكها لأهمية المحفزات الجغرافية المميزات بآسيا القرونية، والتي استقطبت اهتمام السلطات الصينية، بينما ترتبط باقي العوامل بإدراكها لحجم ارتباط قضايا أمنها الطاقوي، وتوسعها التجاري واستقرارها العرقي، بأمن واستقرار وسط آسيا، وبذلك شكلت هذه الدافعية تجليات البراغماتية المعاصرة في السياسة الخارجية الصينية.

2. دوافع اهتمام الصين بالمنطقة:

بالرغم من أن آسيا الوسطى قد كانت مكوّناً أساسياً للاستراتيجية الأمنية لجمهورية الصين الشعبية، إلا أن اهتمامها بمنطقة حوض قزوين أصبح أكثر بروزاً بعد أحداث 9/11، نتيجة التعقيدات الأمنية التي شهدتها الإقليم بفعل تواجد القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان بداية من 2001، لذلك أصبحت المنطقة تمثل حدوداً حرجة للصين (Garibov & Ibrahimov،

(2013,50)، في ظل قربها وارتباطها جغرافياً بحدود برية طويلة تصل إلى حوالي 3000 كم، من خلال إقليم الحكم الذاتي شينجيانغ، الذي تقطنه أغلبية إيغورية مسلمة متحدثه باللغة التركية، تتبنى مطالب انفصالية، وتجمعها علاقات خاصة مع الجمهوريات المسلمة المتاخمة لبحر قزوين، التي يخترقها خطر الأصولية الدينية، خاصة تركمانستان التي تنشط فيها حوالي خمس حركات انفصالية إسلامية، أبرزها حركة "أنقذوا تركستان المسلمة" (8 :kellner,1996)، لذلك تضع الصين تأمين حدودها الغربية واستقرارها ضمن أولوياتها.

من جهة أخرى، تشير القراءة الجيوبوليتيكية لدوافع هذا الانخراط، إلى محاولة بكين الحصول على هامش مناورة على رقعة جغرافية، لطالما اعتبرتها امتداداً تقليدياً لها، وخاصة الجزء الشرقي من حوض قزوين (Abilov, 49)، الذي يشكل ممراً حيوياً، يتوسط مساحة جغرافية ذات أهمية جيواستراتيجية واعدة، تتمتع بمؤهلات خاصة حددتها نظريات الجيوبوليتيك، وخاصة ماكيندر الذي عين أوراسيا (بقلب الأرض)، مؤكداً على محوريته في مقولته الشهيرة من يسيطر على قلب الأرض؛ يسيطر على العالم، كما وصفها بريجنسكي بالثقب الأسود للقوة، وهو ما يعادل البلقان الروسي من حيث الأهمية والتفاعلات، مما يعني أنها المصدر الرئيسي للصراعات العرقية والتنافس الإقليمي بين القوى العظمى (Xuetang, 2006, 128).

في تلك البيئة، تطل الولايات المتحدة على المشهد الآسيوي من خلال استراتيجية أذرع الأخطبوط octopus arms strategy، بإنشاء قواعد عسكرية وأنظمة صاروخية على أراضي حلفائها الإقليميين (تايوان، اليابان، كوريا الجنوبية)، لفرض طوق هيمنة حول الصين ومنعها من التحكم في مضيق تايوان ومالقا، اللذان يعدان مهمان في خريطة جيوبوليتيك النفط الصيني، وأمام هذا الحصار القادم من الشرق، أصبح من الضروري اخضاع آسيا القزوينية لإعادة تقييم في التخطيط الصيني، بتحويلها إلى شريك استراتيجي بديل بالنسبة للصين.

أما فيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية فتتظفر الصين إلى آسيا الوسطى على أنها مصدر واعد للطاقة، نتيجة لتغير وضعها من دولة مصدرة للنفط إلى دولة مستوردة له، حيث احتل الاقتصاد الصيني المرتبة الثانية بعد الو.م.أ، بين أكثر الاقتصادات العالمية استهلاكاً للنفط، وبذلك اتجهت بكين إلى لعب دور المنافس الأول على المدى المنظور من أجل تأمين احتياجاتها النفطية، التي تعتبرها مادة حيوية نادرة وغير متوفرة في الأقاليم الصينية، باستثناء إقليم شيجيانغ المضطرب، الذي يصل إنتاج حقوله 15% من إجمالي الإنتاج المحلي.

3. أهداف الاستراتيجية الصينية في المنطقة

رسمت بكين لنفسها أهدافاً متنوعة، ذات طبيعة أمنية واستراتيجية بالدرجة الأولى، حيث يعد الحفاظ على الأمن القومي الصيني أبرزها، عبر تعزيز استقرار مناطقها الغربية المتاخمة لآسيا الوسطى ومحاربة الإرهاب والتطرف الديني، كما تسعى بكين إلى قيادة آسيا ضمن نظام دولي تعددي، في خضم الصراع الدولي حول الهيمنة، والذي تحاول من خلاله الولايات المتحدة تكريس سيطرة أحادية مطلقة، وفي هذا السياق تحاول الصين استغلال إمكانياتها لسحب دول المنطقة لصالحها، هذه الأخيرة التي رحبت بالتقارب مع الصين كاستراتيجية إقليمية للتقليل من حجم التغلغل والاختراق الروسي أو الغربي، ومحاولة إحداث توازن في النفوذ بين القوى المحلية والإقليمية والدولية. أما على المستوى الاقتصادي فتهدف الصين إلى تعزيز فرص التنمية في مناطقها الغربية، ودعم اقتصادها الوطني المتنامي بوتيرة سريعة، إلى جانب إنشاء نظام إقليمي للطاقة، تطور فيه بكين استراتيجية محور الطاقة تجاه دول بحر قزوين، يوائم خياراتها الاستراتيجية، كتنويع الواردات، وتحقيق أمن الإمدادات، وربط إقليم شيجيانغ بباقي المناطق الساحلية، وخاصة شنغهاي حيث يتمركز قلب الصناعة الصينية (Pop. 2010.202).

4. أليات وأدوات تنفيذ الاستراتيجية الصينية

خلال السنوات الأخيرة عززت الصين مواقفها في مختلف المجالات في آسيا الوسطى، ليس فقط في المجال الاقتصادي ولكن أيضاً في المجال السياسي والمؤسساتي، فعلى العكس من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتان

تراهنان على استخدام القوة الصلبة، تبدو الصين دولة نشطة تسعى لتوسيع نفوذها كقوة ناعمة، توسع مصالحها في المنطقة بشكل طبيعي وتعمل في الوقت نفسه بهدوء، وهي المزايا التي حولتها في نظر دول المنطقة إلى الشريك الإستراتيجي الأكثر جاذبية، مما قد ينبئ بحتمية دخول هذه الأقاليم في دائرة نفوذ هذا الجار القوي.

ففي ضوء توسعها المتزايد لجأت بكين إلى تفعيل بعض الترتيبات الاقتصادية الذكية، حيث طورت ما أصبح يعرف بدبلوماسية الطاقة، والقائمة على المزاوجة بين الأساليب السياسية والاقتصادية، من خلال ربط العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، وإطلاق المبادرات، وتحسين العلاقات مع دول الجوار، ودعم خيارات دول حوض قزوين طالما لا تتعارض مع مصالح القوى الأخرى ولا تهدد الأمن الصيني، كما وسعت بكين من فرص تواجدها في وسط آسيا، عبر زيادة تدفق استثماراتها في مجال الطاقة، وإنشاء خطوط النفط والغاز وتشبيد البنية التحتية، من أجل تفادي شبكة خطوط الأنابيب الروسية وتقليل اعتمادهم عليها.

في هذا الإطار، استطاعت شركة الصين الوطنية للنفط (CNPC) في العام 1997 الحصول على حصص في حقول ذات مكانة عالية في كازاخستان وتركمانستان. وبغرض ضمان تغلغلها التام إلى المنطقة، لجأت بكين إلى إغراق دول حوض قزوين بحزمة من المساعدات المقدمة في شكل قروض، واصلت ضخها بشكل مستمر في قطاع الطاقة. (Mori, 2013, 29)، حيث وصل حجم الدين الصيني في كازاخستان إلى 12 مليار دولار، وفي تركمانستان 18 مليار دولار سنة 2107 (KELLENER, 1996, 13).

وحتى تُوازن الصين بين خيارات الانفتاح، ومتطلبات الأمن والاستقرار الإقليمي، عملت على إنشاء منظمة شنغهاي سنة 2001 كألية مؤسسية حصرية للتعاون والتكامل الإقليمي، وكأداة استراتيجية تعبر عن استعداد الصين للانخراط في النظم الإقليمية والفرعية الآسيوية، وترعى المصالح الصينية مع شركائها في المنطقة، ضمن إطار التقارب مع روسيا التي لا ترغب بكين في إثارة عدائها.

وفي الوقت الذي أصبحت فيه السياسة الصينية أكثر نشاطاً، تم إطلاق ودعم مبادرة الحزام والطريق، التي يمر أحد خطوطها براً بالمناطق الغربية في الصين ثم يعبر كازاخستان، تركمانستان، وأذربيجان روسيا، نحو أوروبا. ونظراً لأهمية المحاور الجغرافية التي يُنتظر أن تقطعها المبادرة، فقد تحولت من مشروع اقتصادي إلى خطة جيوسياسية تعتزم الصين توظيفها كمسار له وظائف متعددة (vinokurov, 2019, 06) حيث استوعبت بكون جيداً حاجة هذه الدول للانفتاح على العالم الخارجي لضمان التنمية الاقتصادية والسياسية الفعالة، وقدمت مبادراتها، كفرصة لربط اقتصادات دول المنطقة بالأسواق الآسيوية عبر المحيط الهادئ.

كانت البداية في عام 2013، عندما اقترح الرئيس شي جين بينغ خلال زيارته الرسمية لدول آسيا الوسطى، إعادة بعث طرق الحرير القديمة ولكن في صورة جديدة، والتي اكتسبت لاحقاً اسم مبادرة الحزام والطريق، وقد توصلت الصين في الجانب السياسي، إلى صياغة سياسة اقتصادية خارجية شاملة، والتي من شأنها أن تكون جذابة للبلدان الأخرى، وتعمل على صناعة الوعي بسياسات الصين الودية تجاه دول الجوار.

ويمكن فهم مبادرة الحزام والطريق على أنها استراتيجية أو إطار عمل، لمحاولة الصين لعب دور أكبر في الشؤون العالمية، حيث لم يكن هدف هذه المبادرة، توثيق الروابط الثقافية والسياسية مع كل دولة على طول الطريق فقط، بل أيضاً، تطويع النظام الإقليمي ليسمح للصين بأن تتحول من قوة جيواقتصادية إلى قوة جيوسياسية.

خاتمة:

ساهمت مكونات الخلفية الفكرية الصينية إلى جانب عوامل أخرى، في بلورة التوجهات الخارجية الصينية، حيث تفرّدت هذه الأخيرة بمميزات خاصة، كالقدرة على التكيف والمرونة مع القضايا المتعارضة ومعالجتها، واستطاع القادة الصينيون توظيف هذه الأطر الفلسفية والفكرية في سياقات عملية تتماشى مع المتغيرات الدولية وتراعي المصالح القومية، مما أحدث تفرّداً خاصاً في السلوك الخارجي الصيني ومن جوانب متعددة:

أ. فقد كان لتبني الصين تعاليم الفلسفة الكونفوشيوسية والماوية، السبب لدخول الصين في حالة من العزلة والتخوف من العالم الخارجي أين فضلت الصين الاعتماد على جوانب ثابتة من القوة الداخلية والهيبة الخارجية.

ب. وعملاً بمبدأ كن مثل الماء، اتبعت الصين سياسة الإصلاح والانفتاح، التي نقلت السياسة الخارجية الصينية من حالة الانعزال والانكفاء على الشؤون الداخلية إلى حالة المشاركة والانفتاح على القضايا الدولية والإقليمية.

ت. في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ونظراً للظروف الإقليمية المعقدة التي رافقت انهيار الاتحاد السوفيتي، استمرت الصين في انفتاحها تدريجياً؛ لضمان الانتقال التدريجي نحو حالة الثقة مع الجيران الجدد، والذي ساهم فيما بعد في تطوير الصين لاستراتيجية الاقترب الحذر من دول المنطقة، من أجل بلورة علاقاتها الإقليمية.

ث. وكنتيجة لتكثيف الصين اعتمادها على مبدأ القوة الذكية، زادت ديناميكيات سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي، عبر تطوير السياسة المحيطية إلى خيار تعميق الشراكة الاستراتيجية مع دول حوض قزوين، إلى جانب الصعود السلمي، مما ساعد وبطريقة تدريجية في تحسين صورة الصين مع الشركاء الجدد.

ج. كما ساهم استمرار اعتماد الصين على (القوة الاقتصادية الذكية)، في رسم صورة واضحة عن توجهاتها الجيوستراتيجية تجاه منطقة بحر قزوين، ومقاصد وأبعاد تواجدها في المنطقة، والملاحظ هو مرونة

الآليات والوسائل التي وظفتها بكين لهذا التواجد ، حيث راهنت على صعود العلاقات الاقتصادية وبناء دبلوماسية الطاقة ، التي حققت للصين إمكانية ربط أمنها الطاقوي بمراكز الأنشطة الطاقوية في بحر قزوين. ومن خلال إطلاق المبادرات الاستراتيجية تمكنت الصين من توظيف مزاياها الجغرافية كحلقة وصل بين الدول الحبيسة والأسواق الناشئة في شرق آسيا ، وسوقت لهذه الصورة في إطار مبادراتها المعروفة بالحزام والطريق.

أخيراً قدمت بكين نموذج انتصار البراغمية في مواجهة الأيديولوجية ، مبرزة مرونة كبيرة في التكيف والتفاعل الإيجابي ، حيث استطاعت أن تنفذ إلى قلب أوراسيا بطريقة هادئة ، لا تثير مخاوف جمهوريات آسيا الوسطى ، ولا تستعدي القوى الإقليمية ، بل على العكس؛ تتجه تدريجياً لأخذ مكانة الحليف القوي والشريك الموثوق الذي لا غنى عنه ، وهي تتطلع إلى آسيا الوسطى كواجهة للاستثمارات والتجارة المربحة لجميع الأطراف (استراتيجية توزيع المكاسب) ، ومصدر مهم للموارد الاستراتيجية ، الأمر الذي يعزز استمرار بقاء منطقة بحر قزوين ضمن أولويات بكين على المدى المنظور ، خاصة في ظل إعادة بعثها لمشروع الحزام والطريق.

ومع ذلك ، وبالرغم من الجهود البارزة التي بذلتها وتبذلها الصين ، من أجل الانخراط السلمي وانفتاحها الهادئ على منطقة وسط آسيا وبحر قزوين ، إلا أن حضورها مازال غير كافٍ بالنظر إلى حجمها الاقتصادي المتعاظم وثقل منافسيها الجيوستراتيجي ، وبالتالي فإن دورها ما يزال محدوداً؛ فهي لا تملو عن كونها مجرد جهة فاعلة واحدة بين عدة فواعل ، في ظل وجود تعددية من حيث القوى الطامحة للعب دور مؤثر في المنطقة.



قائمة المراجع:

- باكير، علي محمد حسين. (2016)، مستقبل الصين في النظام العالمي الجديد: دراسة في الصعود السلمي والقوة الناعمة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة بيروت العربية: قسم العلوم السياسية.
- الدسوقي، نهى. (2018)، الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز بين الأهمية والتنافس الدولي. في: مجموعة مؤلفين، النقل الآسيوي في السياسة الدولية: محددات القوة الآسيوية، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- شحادة، مها سليمان محمد. (2017)، السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي: البعد الثقافي نموذجاً (1991-2015)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- العفوري، مداليا هاشم. (2006)، مستقبل التنافس الدولي على النفط في منطقة بحر قزوين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الأردن: جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- منصور، عماد. (2016)، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الاستراتيجية. مجلة سياسات عربية. العدد 21، الصفحات 26-41.
- هاشم، تامر إبراهيم كامل عبده. (2014)، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- Abilov, Shamkhal, (2012). The “New Great Game” Over the Caspian Region: Russia, the USA, and China in the Same Melting Pot. *Khazar Journal of Humanities and Social Sciences*, 15 (2), pp 29-60.
 - Bayrouse, Sébastien, (2008). La Présence Chinoise En Asie Centrale Porté Géopolitique : Enjeux Economique Et Impacts Culturel, *Les Etude De Ceri*, 148, pp 1-33.
 - Garibov, A & Ibrahimov, R (2013). Geopolitical Competition in the Central Asia: The Dynamics of Relations with Azerbaijan. Baku: Center for Strategic Studies (Sam).
 - Kellner, Theiry, (1996). La Chine Et Les Républiques D’asie Centrales : De La Défense Au Partenariat. *Cahier D’étude Sur La*

- Méditerranée Orientale Et Le Monde Turco-Iranien (Cemoti)*, 22, pp 1-27.
- Kellner, Theirry, (2002). La Chine Et La Nouvelle Asie Centrale De L'indépendance Des Républiques Centralesasiatiques A L'après 11septembre. Bruxelles : *Groupe De Recherche Et D'information Sur La Paix Et La Sécurité (Grip)*. Rapport Du Grip 2002/1.
 - Mori, Sebastiano, (2014). The Thirsty Dragon: Chinese Energy Strategy for Central Asia. Italy: *Master's Degree Course in International Relations and European Studies*, Florence School of Political Sciences.
 - Niquet, Valérie (Juillet-Août 2006), La Chine Et L'asie Centrale, *Perspectives Chinoises*, 96, pp 1-10.
 - Pop, I. Ionela, (2010). China's Energy Strategy in Central Asia: Interactions with Russia, India and Japan. Unisci Discussion Papers, 24.
 - Qin, Xavier, (2010). Introduction à la Pensée Stratégique Chinoise Traditionnelle: Principes Anciens et Applications Actuelles. In : <https://bit.ly/3nddzo5>. 12/11/2020.
 - Vinokurov, Evgeny, (2019). *The Belt and Road Initiative: A Russian Perspective*. In: Kohli, H., Linn, J., Zucker L, *China's Belt and Road Initiative: Potential Transformation of Central Asia and the South Caucasus*. Moscow: Eurasian Fund for Stabilization and Development.
 - Xuetang, Guo, (2006). The Energy Security In Central Eurasia: The Geopolitical Implications to China's Energy Strategy. *China and Eurasia Forum Quarterly*. Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program. 4(4), pp 128.